قـوة الإنسـانيـة
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
١٠-١١ نوفمبر ٢٠١٧، تركيـا

AR
CD/17/11
الأصل: بالإنجليزية
الغرض: للاطلاع

مجلس مندوبي
الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

أنطاليا، تركيا
10–11 تشرين الثاني/نوفمبر 2017

إعادة الروابط العائلية في القرن الحادي والعشرين

تقرير معلومات أساسية

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر
بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية
(20 جمعية وطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)

جنيف، أيلول/سبتمبر 2017

موجز تنفيذي

إننا نقف الآن عند مفترق طرق؛ فثمة تحديات جديدة كبرى تواجه الخدمات التي نقدمها لمساعدة الأشخاص في البحث عن أقاربهم المفقودين، واستعادة التواصل معهم، وتحديد مصير وأماكن هؤلاء الذين ما زالوا في عداد لمفقودين. كما أن النزاعات المسلحة، التي يتزايد أوارها في المناطق الحضرية، ورحلات الهجرة المحفوفة بالمخاطر، والناجمة في الأغلب عن أحداث عنف، تؤدي إلى زيادة كبيرة في أعداد العائلات المشتتة والأشخاص المفقودين أو الذين يلقون حتفهم دون تحديد هوياتهم على نحو سليم، فتنتفاقم معاناة الأفراد المتضررين أو الذين تُركوا وحدهم في هذه الأوضاع.

ستصبح الحماية الصارمة للبيانات عنصرًا حاسمًا في مجال تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية في المستقبل؛ فوسائل التكنولوجيا الرقمية أحدثت تحولات عميقة في حياة البشر؛ إذ تفتح الطريق أمام فرص جديدة، لكنها تحمل في ركابها مخاطر جديدة أيضًا. وقد أسهمت تكنولوجيا الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في تمكين أعداد كبيرة من الأشخاص في التواصل مع ذويهم بأنفسهم، لكن هذه التكنولوجيا تعتمد على توفير وسائل الاتصال التي ستصبح إحدى الركائز المهمة لعمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة).

ولا تلبث عملية البحث عن الأشخاص الذين لا يستطيع ذووهم التواصل معهم عبر تلك الوسائل تزداد تعقيدًا وتحتاج باستمرار إلى تكييف جهود البحث لتتواءم مع المتطلبات الخاصة بكل حالة، إلى جانب الالتزام بالعمل الطويل الأمد. كما يجب أن تركز شبكة الروابط العائلية على احتياجات الفئات المستضعفة، كالأطفال والمحتجزين وكبار السن.

وتتجسد في خدمات إعادة الروابط العائلية مبادئنا الأساسية من الإنسانية والوحدة والعالمية. ولا خلاف حول الطابع الإنساني البحت لمساعدة الأفراد في الحصول على إجابات شافية حول مصير ذويهم، كما أنه لا جدال حول المكانة الفريدة التي تحظى الحركة بها في الاضطلاع بهذه الخدمة، لكن الجهات المعنية بتقديم خدمات متصلة بإعادة الروابط العائلية تتزايد باطراد.

وتشير نتائج التحليلات الجارية لأداء شبكة الروابط العائلية إلى تحقيق إنجازات في بعض المجالات، بينما تكشف عن إحراز تقدم متواضع أو حدوث حالة من الجمود في مجالات أخرى.

لذلك، تبرز أهمية تعزيز الشبكة، وتحديث خدماتها وتكييفها بحيث تتواءم مع التحديات الجديدة، فالشبكة تشهد حالة من الضعف في مجالات بعينها ولا تكاد تحقق إنجازًا ملموسًا فيها. ويلزم توافر قدرة كافية وتحقيق نوع من التماسك عبر الشبكة لتحسين أدائها وإظهار النطاق العالمي لعملنا والأثر الجماعي للخدمات التي نقدمها.

انبثقت تسعة **توجهات استراتيجية أولية لمستقبل خدمات إعادة الروابط العائلية** عن عملية قادتها الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، وبدفعة من الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية، الذي يضم عددًا من الجمعيات الوطنية إلى جانب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر:

1- **المشاركة الجادة للأشخاص المتضررين في تطوير خدمات إعادة الروابط العائلية**
2- **التأكيد على أن الأفراد المفقودين وعائلاتهم هم محور عملية إعادة الروابط العائلية**
3- **توفير وسائل الاتصال كشكل من أشكال المساعدة، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة**
4- **تنفيذ مهام بحث نشطة ومستمرة تراعي الطابع الشخصي لكل حالة، بحيث تكون سمة فريدة تميز استجابة الحركة لتلك القضية**
5- **تلبية المتطلبات المتعلقة بحماية البيانات**
6- **التركيز العالمي على إعادة الروابط العائلية في سياق الهجرة**
7- **الاستثمار في تعزيز قدرة شبكة الروابط العائلية في مجال إعادة الروابط العائلية واستجابتها لحالات الطوارئ**

8- تنفيذ أنشطة ترويجية وإعلامية منهجية وموجَّهة تتعلق بخدمات إعادة الروابط العائلية

9- حشد الأطراف الفاعلة الأخرى، وإقامة شراكات معها

ومن المقترح إنشاء **منبر للقيادات في مجال إعادة الروابط العائلية** – يتألف من قادة الحركة ويشارك فيه قادة المنظمات الأخرى المعنية بهذه المسألة – ليكون وسيلة أساسية لمواجهة بعض التحديات الجديدة بشكل جماعي، ودفع عملية وضع الاستراتيجية وتنفيذها وتعديلها قدمًا، وإقامة شراكات عالمية مبتكرة.

ويختتم هذا التقرير بتوصية مقدمة للسادة الحضور في مجلس المندوبين لعام 2017، للحث على المشاركة في حلقة العمل المعنية بإعادة الروابط العائلية، وتبني مشروع القرار الذي يمهد الطريق لمواصلة عملية وضع الاستراتيجية ودعمها، بغية تبني استراتيجية جديدة لإعادة الروابط العائلية للحركة خلال أعمال مجلس المندوبين لعام 2019.

المحتويات

1 مقدمة

2 معلومات أساسية

3 التحليل والتقدم المحرز

1-3 تحليل البيئة الحالية

1-1-3 التحديات الخارجية الجديدة أمام تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية

2-1-3 البيئة الداخلية لأنشطة إعادة الروابط العائلية

2-3 التوجهات الاستراتيجية الأولية

4 الاستنتاجات والتوصيات

1- مقدمة

تمزق الأزمات الإنسانية بكافة أشكالها أواصر عائلات لا حصر لها، يسعى أفرادها إلى تحديد مصير ذويهم المفقودين. وإعادة الروابط العائلية هي مصطلح عام تطلقه الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) على مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى الحيلولة دون تشتت أفراد العائلات واختفائهم، وتحديد مصير وأماكن الأشخاص الذين يدخلون في عداد المفقودين، واستعادة قدرة أفراد العائلات على التواصل مع بعضهم بعضًا والحفاظ على هذا التواصل، وتسهيل لمّ شمل العائلات متى أمكن ذلك. وعادة ما ترافق هذه الأنشطة برامج تهدف إلى تقديم الدعم النفسي والقانوني والاجتماعي والمادي للمتضررين، إلى جانب إدارة الجثث والرفات البشرية والاستعانة بوسائل الطب الشرعي لتحديد الهوية.

ظلت الحركة تقدم هذه المجموعة الفريدة من الخدمات طيلة عقود، مؤكدة في الوقت ذاته على حق البشر في معرفة مصير ذويهم المفقودين على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة. ويرتكز دور الحركة في البحث عن المفقودين، وتمكين أفراد العائلات من التواصل مجددًا مع ذويهم، على أساس هذه الالتزامات الدولية، إلى جانب النظام الأساسي للحركة وقرارات مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر والسياسات الداخلية للحركة. ويأتي تخفيف المعاناة عن العائلات، الذي تحققه أنشطة إعادة الروابط العائلية في صميم عمل الحركة، إذ يستفيد مئات الآلاف من الأشخاص من خدمات إعادة الروابط العائلية سنويًا.

"لم شمل عائلتي كان له أثر أوقع من الخدمات الإنسانية الأخرى كلها،
فالتئام أفراد العائلة معًا يمنحنا القوة لمواجهة حياتنا الجديدة كلاجئين".

أحد المستفيدين من برنامج إعادة الروابط العائلية في أوغندا

إننا على أعتاب مرحلة جديدة حاسمة في ما يتعلق بخدمات إعادة الروابط العائلية، فالاستراتيجية الحالية لإعادة الروابط العائلية[1] توشك أن تنتهي مدتها، وهنالك أسئلة مهمة تحتاج إلى البحث فيها بعين ناقدة، حتى نضمن أن تظل خدماتنا ملائمة لاحتياجات المتضررين في بيئة سريعة التغير: ما رؤيتنا الجماعية للمستقبل؟ كيف تؤثر وسائل الاتصال الحديثة في تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية والتفاعل مع المجتمعات المحلية؟ كيف نتكيف مع هذه التطورات التكنولوجية الجديدة ونحقق أقصى استفادة منها؟ كيف ندرج أنشطة إعادة الروابط العائلية بالشكل الأمثل في خدمات الحركة ذات الصلة عند الاستجابة للأزمات المتعلقة بالهجرة والكوارث؟ كيف ننظم أنفسنا على أفضل وجه بوصفنا شبكة عالمية، ونحسن مستوى تعاوننا مع عدد متزايد من الأطراف الفاعلة الأخرى التي تستحوذ على نصيب من أنشطة إعادة الروابط العائلية؟

يفقد العديد من المهاجرين الاتصال بذويهم على طول مسارات الهجرة حيث تتفشى ظاهرة تشتت شمل العائلات، فتتفاقم معاناة الأفراد المتضررين الذين يلتمسون أي أخبار عن أحبائهم المفقودين. ومن ناحية أخرى، أسفرت التطورات التي يشهدها مجال التكنولوجيا الرقمية عن تزايد الاستعانة بهذه التكنولوجيا في جهود الكشف عن مصير الأشخاص المفقودين وتلبية احتياجات عائلاتهم. وباتت ساحة العمليات الإنسانية المهمة هذه، التي كانت الحركة تعمل فيها بمفردها دون منازع، تجذب الآن عددًا متناميًا من الأطراف الفاعلة.

تحققت بعض الإنجازات العظيمة في تنفيذ الاستراتيجية الحالية لإعادة الروابط العائلية، لكن التقدم المحرز في بعض المجالات الأخرى كان محدودًا، يستعرض القسم 3-1 بعضًا منها بإيجاز، وإن كانت عملية التحليل لا تزال جارية.

إن استمرار الوضع الراهن ليس خيارًا مقبولًا. فعلى الرغم من أن الحركة تتمتع بخبرة عريضة في مجال إعادة الروابط العائلية لا تنازعها فيها الوكالات الأخرى، إلا أن المنافسة تتنامى، مع ما تجلبه معها من تنوّع في معايير جودة البيانات وحمايتها. ولا بد أن تصوغ الحركة ككل، واللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل خاص، لما تتمتع به من دور ريادي في مجال إعادة الروابط العائلية، رؤية مستقبلية لخدماتها في مجال إعادة الروابط العائلية بخطوات متسارعة، لتحقيق الاستفادة الكاملة من الوسائل التكنولوجية الجديدة التي تلبي احتياجات المستفيدين، وإقامة شراكات أقوى مع الأطراف الفاعلة ذات الصلة بالقضية، حتى يتسنى تقديم خدمات شاملة وفي الوقت المناسب.

2- معلومات أساسية: وضع استراتيجية جديدة لإعادة الروابط العائلية

في أعقاب اجتماع مجلس المندوبين لعام 2015، الذي عُرض خلاله تقرير مرحلي حول استراتيجية إعادة الروابط العائلية 2008–2018، بدأت الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، عملية تحليل وتشاور تهدف إلى وضع إطار استراتيجي جديد لإعادة الروابط العائلية للفترة التالية لسنة 2018. ولقد قطعنا حتى الآن منتصف الطريق في هذه العملية، وفي ما يلي ملخص للتحليل الأوّلي والتوجهات الاستراتيجية الأوّلية التي انبثقت عن العملية، وستخضع تلك المحصّلة لمزيد من التطوير خلال العامين 2017 و2018.

كما شُكل فريق جديد معني بتنفيذ الاستراتيجية الجديدة لإعادة الروابط العائلية لقيادة هذه العملية في الفترة ما بين عامي 2016 و2019. ويضم الفريق جمعيات وطنية ممثلة عن كل إقليم جغرافي[2]، والاتحاد الدولي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر. عقد الفريق ثلاثة اجتماعات حتى الآن، بين أيلول/سبتمبر 2016 وتموز/يوليو 2017. ولتوفير المعلومات اللازمة لإجراء مناقشات مستنيرة داخل الفريق، أُجري استبيان لتقييم الجوانب المهمة لقدرة الجمعيات الوطنية في مجال خدمات إعادة الروابط العائلية (انظر القسم 3-1-2)، كما أجرى معهد

[1] استراتيجية إعادة الروابط العائلية (وخطة التنفيذ) 2008–2018: https://www.icrc.org/ar/publication/restoring-family-links-strategy، جميع المواقع الإلكترونية جرى الاطلاع عليها في تموز/يوليو 2017.

[2] أستراليا، والنمسا، وبنغلاديش، وكمبوديا، وكولومبيا، وكوت ديفوار، وكرواتيا، وجمهورية الدومينيكان، وإكوادور، وإثيوبيا، وفرنسا، وألمانيا، والأردن، وكينيا، ومالي، والمكسيك، ونيبال، وقطر، ورواندا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

ماساتشوستس للتكنولوجيا أبحاثًا عن مدى أهمية خدمات إعادة الروابط العائلية، إلى جانب عدة دراسات حول التطورات التي شهدها مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

قدم أعضاء من فرق عمل مواضيعية متخصصة موسعة، إلى جانب قيادات عدد من الجمعيات الوطنية وأطراف فاعلة من خارج الحركة، الدعم لفريق التنفيذ في ما يخص وضع توجهات استراتيجية أولية بناءً على المقترحات المنبثقة عن هذه العملية، بهدف تقديم رؤية للأبعاد الرئيسية للإطار الاستراتيجي الجديد إلى مجلس المندوبين لعام 2017. وتعكس المقترحات المبينة في القسم 3-2 هذه النتائج. ومن المتوقع أن يتمكن مجلس المندوبين لعام 2019، من اعتماد الصيغة النهائية للاستراتيجية الجديدة لإعادة الروابط العائلية رسميًا، لتسترشد الحركة بها في المستقبل.

3- التحليل والتقدم المحرز

3-1 تحليل البيئة الحالية

3-1-1 التحديات الخارجية الجديدة أمام تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية

الثورة الرقمية

أدت التطورات المتسارعة في التكنولوجيا الرقمية، والزيادة الهائلة في استخدام الهواتف المحمولة، وشبكات التواصل الاجتماعي والوصول إلى الإنترنت، إلى إحداث تحولات عميقة في جوانب حياه البشر كافة، وخدمات إعادة الروابط العائلية بالتبعية؛ حيث يستطيع الآن عدد متزايد من الأشخاص البحث عن أفراد عائلاتهم والتواصل معهم باستخدام تلك الوسائل. لذلك يأتي طلب الحصول على وسائل الاتصال من بين أوائل الطلبات التي يقدمها المستفيدون. لكن مساعدة هؤلاء الذين لا يستطيعون استعادة الاتصال بعائلاتهم عبر تلك الوسائل أمر يزداد تعقيدًا وصعوبة.

وعلى الرغم من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يمكن أن تحل محل الأنشطة الشاملة المتعددة الأوجه التي تنفذها شبكة الروابط العائلية، تقدم هذه الوسائل المتطورة فرصًا جديدة هائلة لتحسين القدرة على التقارب مع المستفيدين والتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، ولإقامة شراكات مع شركات التكنولوجيا. وسيؤثر استخدام مثل تلك التكنولوجيا تأثيرًا كبيرًا على العمليات الداخلية، وهو ما سيتطلب إعادة النظر بشكل جوهري في قدرات الشبكة، وإصلاحها وتحديثها.

إن إعاقة وصول أي مجموعة سكانية إلى وسائل الاتصال هو أيضًا وسيلة من وسائل فرض السيطرة عليها، وخصوصًا في حالات النزاع المسلح وحالات الطوارئ الأخرى. وتعرّض التكنولوجيا الحديثة البشر لمخاطر تتمثل في استغلال بياناتهم الشخصية لإيذائهم، أو الوصول إليها في سياق الحرب السيبرانية. وقد تمنع هذه المخاوف الأفراد من استخدام الوسائل التكنولوجية الجديدة عند البحث عن ذويهم المفقودين. لذلك تظل الخدمات الموثوقة التي تقدمها الشبكة في مجال إعادة الروابط العائلية خيارًا مهمًا للعديد من الأفراد، لما تفرضه من ضرورة الحصول على "امتيازات الوصول"، وتطبيقها لمعايير حماية البيانات.

ومن هذا المنطلق، تشدد التوجهات الاستراتيجية المقترحة على الحاجة إلى الاستثمار في توفير وسائل الاتصال، كشكل من أشكال المساعدة، وإتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، بالأخص لتكون وسيلة لتعزيز التقارب مع المستفيدين، واستخدام تكنولوجيا البحث الرقمي في الإحالة المرجعية مع الجهات المعنية الأخرى، مع ضمان الامتثال للمعايير المقبولة دوليًا لحماية البيانات في الوقت ذاته. كما أن مقترح إنشاء منبر للقيادات (انظر القسم 3-2) يتألف من قادة الحركة والجهات المعنية الأخرى، يهدف إلى تشكيل منتدى يمكن من خلاله إحراز تقدم ملموس بناءً على تلك الاعتبارات.

الهجرة

الهجرة ظاهرة دولية مُعقّدة، فأكثر من 244 مليون شخص[3] حول العالم هم مهاجرون، والمسارات التي يسلكونها تمر عبر أقاليم متعددة. وقد تنامت معدلات الهجرة بشكل غير مسبوق في مناطق عدة حول العالم، فأصبحت مشكلة متفاقمة تلقي بظلالها على القارات جميعًا، وينجم عنها تشتت شمل العائلات سواء في البلدان الأصلية أو بلدان العبور أو البلدان التي يقصدها المهاجرون.

وفي حين أن مهاجرين كثيرين يصلون سالمين إلى بلدان المقصد ويندمجون في مجتمعات جديدة، يعاني آخرون مشاقّ عظيمة ويواجهون مخاطر جمّة، وأحد تلك المخاطر هو فقدان الاتصال بأفراد العائلة. وهو ما قد يسبب معاناة شديدة ويجعل المهاجرين وعائلاتهم في حالة استضعاف شديد. والأطفال فئة مستضعفة بشكل خاص[4]، فقد يسافرون بمفردهم أو يفقدون الاتصال بعائلاتهم أثناء الرحلة.

توجد أسباب عديدة تؤدي إلى فقدان المهاجرين الاتصال بذويهم؛ فالمرض أو الإصابة أو نقص الموارد أو الاحتجاز أسباب قد تحول دون وصول المهاجرين إلى وسائل الاتصال. وقد يُمنع بعض المهاجرين عنوة من الاتصال بعائلاتهم، بينما يتردد آخرون أو لا يرغبون في الاتصال بهم، وينطبق هذا بالأخص على المهاجرين الذين تعتبرهم السلطات "غير نظاميين"[5].

يشهد العالم سنويًا موت آلاف المهاجرين أو اختفاءهم خلال رحلة الهجرة، تاركين خلفهم عائلات مكروبة تبحث عن إجابات شافية تحدد مصيرهم أو أماكن وجودهم. وعندما يموت مهاجرون، لا تلقى جثامينهم دائمًا الرعاية اللائقة ولا تتخذ السلطات المعنية الإجراءات اللازمة لضمان تحديد هوياتهم[6].

وبالنظر إلى حجم الاحتياجات والطابع عبر الإقليمي للتحديات الخاصة التي تواجه خدمات إعادة الروابط العائلية المقدمة إلى المهاجرين وعائلاتهم، من الضروري أن تحدد الاستراتيجية الجديدة لإعادة الروابط العائلية كيفية تطوير عمل شبكة الروابط العائلية في ضوء ذلك خلال عام 2018 وما بعده.

المفقودون

يتعرض البشر لمخاطر الاختفاء ما دامت البشرية تخوض الحروب، أو تواجه كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان. فقد يتعرض الأشخاص للاعتقال أو الخطف، ثم الاحتجاز في أماكن سرية بدون أي وسائل اتصال (الاختفاء القسري) أو يلقون حتفهم في أثناء الاحتجاز. وقد يذهبون ضحايا الإعدامات الجماعية والإلقاء في قبور مجهولة الهوية (الإعدام خارج نطاق القضاء). وأحيانًا ما يكون الضحايا مدنيين فارين من القتال، أو أطفالاً انفصلوا عن عائلاتهم، أو مُسنّين أو أشخاصًا ذوي أعاقة لا يستطيعون الفرار أو يتركهم الآخرون خلفهم. وقد يُقتل المدنيون أو حاملو الأسلحة أثناء المواجهات وتظل جثامينهم دون أن يتعامل معها أحد أو دون أن يُتصرّف فيها بالطريقة اللائقة. وتتزايد أعداد الأشخاص الذي يفرون من ديارهم من جراء العنف وانعدام الأمن والدمار والفقر المتوطن والحكم غير الرشيد وتغير الظروف المناخية. وقد أخذت هذه الظاهرة اليوم أبعادًا عالمية بسبب تداخلها مع قضية الهجرة، وليس مرجحًا أن يتغير هذا الوضع. ويدخل عدد كبير من المهاجرين في عداد المفقودين على طول مسارات الهجرة العالمية؛ فيتعذر تحديد الأماكن الأخيرة التي وصل إليها الكثير منهم، وغالبًا ما لا يُعثر على جثامين الذين يلقون حتفهم. وفي كل تلك الأحوال، تقع العائلات فريسة لليأس إذ تجهل مصير أحبائها وأماكن وجودهم. وتتخذ الاتجاهات والأرقام منحى مفزعًا، ولا تبدو أي بوادر على انحسارها. وهؤلاء الذين يدخلون اليوم في عداد المفقودين ينضمون إلى صفوف

---

[3] وفقًا لأرقام إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة:
http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/index.shtml

[4] عدد القاصرين غير المصحوبين بذويهم ضخم: تشير تقديرات المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)، على سبيل المثال، إلى أن نحو 90,000 قاصر غير مصحوب بذويه طلبوا اللجوء في أوروبا خلال عام 2015، بينما تقول منظمة اليونيسيف إن حوالي 26,000 قاصر غير مصحوب بذويه وصلوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من عام 2016.

[5] المهاجرون الذين يدخلون بلدًا ما أو يمكثون فيه دون الحصول على التصريح أو الوثائق اللازمة.

[6] وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، لقي أكثر من 21,000 مهاجر حتفهم أو اختفوا في الفترة من عام 2014 حتى منتصف عام 2017، في بلدان العبور والمقصد على طول مسارات الهجرة حول العالم. وهذه هي الحالات المُبلغ عنها فقط.

الآخرين الذين لم يُعرف أي شيء عن مصيرهم لسنوات أو ربما لعقود، تاركين خلفهم عائلات تعاني من الآلام وانعدام اليقين بشكل يقوض أي آفاق لرأب النسيج الاجتماعي للمجتمعات المتضررة.

تظل ظاهرة فقد الأشخاص أحد أفدح الموروثات الضارة التي تخلفها النزاعات المسلحة والعنف الداخلي والهجرة والكوارث الطبيعية في الماضي والحاضر، فهي تلقي بظلال قاتمة على الأشخاص المختفين وعائلاتهم، والمجتمع بشكل عام. وكل ما ترغب فيه العائلات هو معرفة مصير ذويها وأماكن وجودهم، ولن تتوقف عن البحث حتى تحقق مسعاها.

ويجب أن تتصرف السلطات على وجه السرعة حالما يكون أي شخص عرضة لخطر الاختفاء، وأن تضمن وجود الوسائل والآليات والعمليات الملائمة لجمع المعلومات وإتاحة الفرصة للأشخاص المعرضين لهذا الخطر للاتصال بذويهم وإطلاعهم على أحوالهم وأماكن وجودهم. ولأن الظاهرة اتخذت أبعادًا عالمية، يجب على السلطات مد مظلة جهودها لتتخطى حدودها الوطنية، وضمان توافق مبادراتها مع تلك التي تطرحها البلدان الأخرى. كما يجب تحقيق الاستفادة الكاملة من الشبكات المحلية، بما فيها تلك الخاصة بالجمعيات الوطنية، ومن جميع مصادر المعلومات بما فيها "البيانات الضخمة"، مع مراعاة الامتثال لقوانين حماية البيانات الشخصية والحساسة. ولا بد أن تضمن السلطات حصول عائلات المفقودين على جميع الخدمات التي يحتاجون إليها، بما في ذلك الدعم النفسي-اجتماعي والمساعدة القانونية والاقتصادية والإدارية. وحتى بعد الموت، لا يوجد أي ظرف يُسوّغ حرمان شخص من هويته. وفي إطار جهود السلطات الرامية إلى احترام حق العائلات في المعرفة، يجب أن تضع إجراءات ناجعة للبحث عن الجثث والرفات البشرية المجهولة الهوية وحمايتها واستعادتها، وأن تتضافر جهودها لزيادة فرص الحصول على إجابات، بما في ذلك الجهود المتعلقة بتحديد الهوية.

2-1-3 البيئة الداخلية لأنشطة إعادة الروابط العائلية

لا بد من إلقاء نظرة ناقدة على ما تحقق بخصوص تعزيز شبكة الروابط العائلية منذ عام 2007، وهو العام الذي شهد اعتماد الاستراتيجية الحالية لإعادة الروابط العائلية، وعلى المجالات التي لم تُحقق فيها النتائج المأمولة. وقد اتُخذت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه من خلال إجراء استبيان في عام 2016 حول قدرة الجمعيات الوطنية في مجال خدمات إعادة الروابط العائلية.[7] ويجرى الآن تحليل الإجابات ومقارنتها بالبيانات المستقاة من استبيان مماثل أجري في عام 2006. وستُعرض النتائج النهائية في عام 2018، جنبًا إلى جنب مع تقييم أكثر تحديدًا لجهود اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في ما يتعلق بتطبيق الاستراتيجية الحالية لإعادة الروابط العائلية.

تفهم احتياجات البشر

يمكن أن يتغلب الأفراد المتضررون أحيانًا على مشكلة التشتت العائلي الناجمة عن النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى، أو في سياق الهجرة، بشكل سريع ومستقل باستخدام وسائلهم الخاصة أو شبكات التواصل الاجتماعي أو الشبكات الأخرى. وبناءً عليه، أصبحت وسائل الاتصال ومصادر الإمداد بالطاقة الكهربائية احتياجات أساسية. من ناحية أخرى، أصبحت مساعدة الأشخاص الذين لا يستطيعون الاتصال مجددًا بعائلاتهم بهذه الطريقة مسألة شديدة التعقيد. كما أن الفئات المستضعفة كالأطفال والمحتجزين وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة تحتاج إلى اهتمام من نوع خاص.

وقد تبين أن الهجرة أحد الدوافع الرئيسية لتوجه الأفراد نحو طلب خدمات إعادة الروابط العائلية من الحركة (انظر الملحق، الرسمان البيانيان 1 و2). وقد أفادت الغالبية العظمى من الجمعيات الوطنية بأنها تلبي احتياجات المهاجرين، ما يسلط الضوء على بروز الهجرة كظاهرة اجتماعية وما يترتب عليها من احتياجات إنسانية.

---

[7] شاركت 142 جمعية وطنية في الاستبيان، لكن النتائج التي يتناولها هذا التقرير تقتصر على 136 جمعية وطنية قدمت إجاباتها في الوقت المحدد لتحليلها. وينبغي الالتفات إلى أن نتائج الاستبيان محدودة، باعتبار أنها تعتمد على التصورات الذاتية للجمعيات الوطنية، وليس تقييمًا مستقلًا أو مقارنة بمصادر بيانات خارجية. وتفتقر شبكة إعادة الرابط العائلية إلى أساليب تقييم مُحكمة. وتدعو التوجهات الاستراتيجية الأولية إلى تبني الاتساق في منهجية تقييم الاحتياجات، وتسجيل البيانات وتخطيط الاستجابة، بما يتيح تجميع إحصاءات إعادة الروابط العائلية بدقة أكبر عبر الشبكة.

إعادة الروابط العائلية والتكنولوجيا

الشكل 1

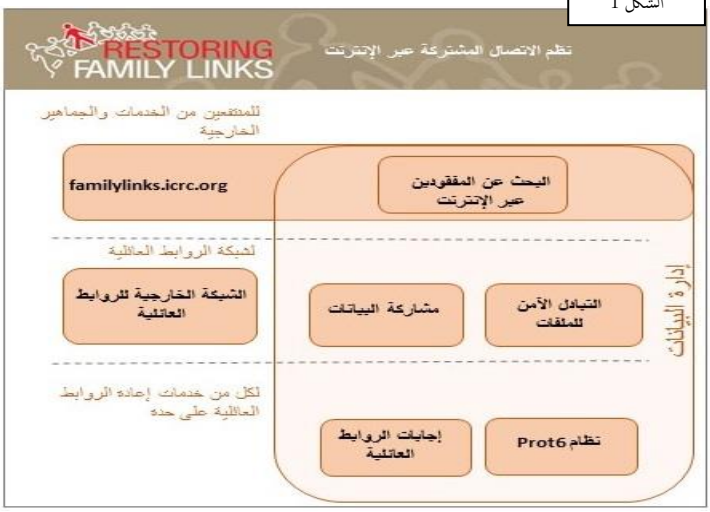

أحد الإنجازات الرئيسية المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية هو تطوير "نظم الاتصال المشتركة" عبر الإنترنت لشبكة الروابط العائلية (انظر الشكل 1). وهو مجموعة من الأدوات المتاحة على الإنترنت، تشتمل على (1) موقع إلكتروني متاح للجمهور يقدم للمستفيدين والجمهور معلومات حول خدمات الحركة في مجال إعادة الروابط العائلية، إلى جانب قاعدة بيانات متاحة على الإنترنت حيث يمكن للمستخدمين تسجيل الأشخاص المفقودين أو تأكيد سلامتهم في بعض الأزمات الكبرى، (2) منصات مشاركة معلومات يقتصر الوصول إليها على أعضاء شبكة الروابط العائلية، وتُستخدم لنقل الملفات ووضع أفضل الممارسات، (3) قاعدتي بيانات مخصصتين حصريًا للاستخدام الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية لإدارة كل حالة من حالات إعادة الروابط العائلية.

سيكون التشغيل الكامل[8] للنظام الإلكتروني الخاص بشبكة الروابط العائلية، واستخدامه بشكل سليم، وإتاحة إمكانية التشغيل التفاعلي له، من أهم بؤر التركيز في المستقبل. ويلزم إلى جانب ذلك بذل جهود أكبر لضمان امتثال جميع مكونات الحركة لتشريعات حماية البيانات المنطبقة عليها (في الوقت الحالي، أفاد أقل من نصف الجمعيات الوطنية التي شاركت في الاستبيان بامتثالها للقوانين – انظر الملحق، الرسم البياني 3).

نطاق الخدمات

1- البحث عن المفقودين

لا تزال القدرة المتواصلة على تقديم خدمات البحث عن المفقودين حول العالم، بفضل اتساع نطاق شبكة الروابط العائلية، إحدى الميزات الفريدة التي تتمتع بها الحركة. فالجمعيات الوطنية، التي تعالج عددًا ضخمًا من طلبات البحث عن المفقودين، متنوعة جغرافيًا بشكل يغطي جميع مناطق العالم، وهو ما يلقي الضوء على مدى الحاجة إلى خدمات إعادة الروابط العائلية في مختلف أرجاء العالم.

2- رسائل الصليب الأحمر

بعض الجمعيات الوطنية تتعامل مع عدد بالغ الضخامة مع رسائل الصليب الأحمر، ما يبرز حجم الاحتياجات التي تلبيها هذه الجمعيات الوطنية في المناطق التي تعاني محدودية في التغطية بشبكات الهاتف المحمول أو الوصول إلى الخدمات.

3- المكالمات الهاتفية

إن الحجم الضخم لخدمات المكالمات الهاتفية التي تمكّن الأفراد من الاتصال بعائلاتهم، وبخاصة في أفريقيا،[9] يوضح تبني الجمعيات الوطنية هناك لحل سريع الاستجابة وقادر على التكيف مع الاحتياجات المطلوبة. فمن خلال التقييم المنتظم لاحتياجات السكان وتقديم أدوات

[8] قاعدة بيانات الجمعيات الوطنية (تطبيق "إجابات الروابط العائلية")، قيد الاستخدام حاليًا من قبل 40 جمعية وطنية تقريبًا، وتخطط 15 جمعية وطنية أخرى لبدء استخدامها في عام 2018.

[9] تتفاوت الأرقام تفاوتًا كبيرًا حسب حالة الأزمات في الإقليم.

إعادة الروابط العائلية التي تُكيف لتلبي تلك الاحتياجات على النحو الأمثل، تمكّن هذه الجمعيات عددًا كبيرًا من المستفيدين من الحصول على نتائج فورية.

4- لمّ شمل العائلات

وفقًا لنتائج الاستبيان، فإن 50% من الجمعيات المستجيبة تقدم خدمات لمّ شمل العائلات. وقد أصبحت الطلبات المقدمة إلى شبكة الروابط العائلية لطلب المساعدة في لمّ شمل العائلات مسألة بارزة، وشددت الجمعيات الوطنية على أهميتها في أثناء عملية التشاور حول الاستراتيجية.

يقدم الرسم البياني 4، في الملحق، نظرة عامة على نطاق خدمات إعادة الروابط العائلية الجاري تقديمها.

تعزيز القدرة على الاضطلاع بخدمات إعادة الروابط العائلية

توحي الصورة العامة، بعد إلقاء نظرة أولية على نتائج الاستبيان، بإحراز تقدم كبير في بعض المجالات على مدار السنوات العشر الأخيرة. وبالرغم من ضرورة المحافظة على هذا الاتجاه الإيجابي، توجد مجالات مهمة أخرى شهدت تقدمًا محدودًا وتستحق المزيد من الاهتمام. لذلك يجب أن تجدد قيادة الحركة بُرمّتها التأكيد على التزامها ببناء شبكة الروابط العائلية والحفاظ على استدامتها.

تزايد الاعتراف بأهمية خدمات إعادة الروابط العائلية بين الجمعيات الوطنية، وهو ما يتجلى في تحسن مستوى الإدراج الاستراتيجي لخدمات إعادة الروابط العائلية في عملية التطوير وخطط الاستعداد لمواجهة الكوارث. لكن هذا للأسف لم يترجم إلى زيادة مماثلة في تخصيص الموارد لخدمات إعادة الروابط العائلية، حيث يعتمد أكثر من نصف الجمعيات الوطنية كافة المشاركة في الاستبيان حصريًا على التمويل القادم من اللجنة الدولية لإنجاز هذه الخدمات (انظر الملحق، الرسم البياني 5).

ويظهر أن هناك زيادة في معدل إجراء التقييم الهيكلي للاحتياجات إلى خدمات إعادة الروابط العائلية، وتقييم قدرة الجمعيات الوطنية على تلبية هذه الاحتياجات منذ 2006، ما يعكس فائدة إرشادات تقييم الاحتياجات التي جرى إعدادها لهذا الغرض.[10]

تعتمد شبكة الروابط العائلية بشكل أساسي على التعاون بين مكوّنات الحركة. وتشير الإجابات عن أسئلة الاستبيان إلى حدوث تعزيز للتفاعل داخل جزء من شبكة الروابط العائلية على الأقل. ويدعم هذا التوجه أيضًا زيادة مستويات المشاركة في منتديات التنسيق الإقليمية لخدمات إعادة الروابط العائلية. وقد أفاد ثلثا الجمعيات الوطنية بمباشرتها لأنشطة ميدانية بالتعاون مع اللجنة الدولية في العام الماضي، إلى جانب عملها مع اللجنة الدولية في إطار أنشطة بناء القدرات. لكن هذه الأرقام تتدنى في ما يتعلق بالدعم المتبادل بين مكوّنات الحركة الأخرى، ولا تزال المشاركة الطويلة الأمد بين النظراء لتعزيز القدرات أمرًا نادرًا للغاية.

يتزايد التفاعل مع الجهات المعنية من خارج الحركة؛ حيث أظهرت الإجابات عن أسئلة الاستبيان أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تزال الجهة المعنية الرئيسية، تليها المنظمات غير الحكومية المحلية، والمنظمة الدولية للهجرة، واليونيسيف، وعدد من المنظمات الأخرى (انظر الملحق، الرسم البياني 6)، وهو ما يؤكد ضرورة النظر في إبرام اتفاقيات إطارية على المستوى العالمي. كما أفادت غالبية الجمعيات الوطنية بأن السلطات في بلدانها تعترف بأنشطة إعادة الروابط العائلية بوصفها خدمة إنسانية، لكن النصف فقط أشار إلى وجود دور محدد له في خطة الاستجابة للكوارث في هذه البلدان؛ ونصف هذا العدد فقط أفاد بممارسته هذا الدور في إطار اتفاقية رسمية محددة.

[10] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *Assessing Restoring Family Links Needs: Handbook for National Societies and the ICRC*، إصدار اللجنة الدولية، جنيف، 2010: http://icrcndresourcecentre.org/books/assessing-restoring-family-links-needs-handbook-for-national-societies-and-the-icrc/

ويدرك عدد متزايد من الجمعيات الوطنية أهمية أنشطة التواصل مع المجتمعات المحلية، وبذل الجهود لإذكاء الوعي بخدمات إعادة الروابط العائلية التي تقدمها. وقد أُعدت إرشادات إعلامية دعمًا لهذا الغرض، لكن ثلث الجمعيات الوطنية أفادت بأنها لم تنشئ أي علاقات أو تباشر أي أعمال تواصل مجتمعي للترويج لخدمات إعادة الروابط العائلية. والحال هكذا، لا تزال غالبية الجمعيات الوطنية تعتبر أن الوعي بخدمات إعادة الروابط العائلية محدود بين عدد من الجماهير المستهدفة.

يفيد الكثير من الجمعيات الوطنية بإعدادها لإحصاءات حول أنشطتها المتعلقة بإعادة الروابط العائلية. لكن جمع البيانات عبر الشبكة لا يجري بطريقة متسقة، كما أن المعايير المستخدمة لإجراء ذلك متباينة للغاية،[11] وهو ما يحول دون قدرة الحركة على عرض النطاق العالمي لعملها وإنجازاتها بصورة مدعومة ومقنعة. وهذا العجز عن إظهار الأثر الإنساني البحت والعالمي لخدماتنا في مجال إعادة الروابط العائلية يمنعنا من الاستفادة منها للحصول على فرص تمويلية.

2-3 التوجهات الاستراتيجية الأوّلية وإنشاء منبر للقيادات

يحتوي القسم التالي على ملخص لمشروع التوجهات الاستراتيجية الموصى بها، التي انبثقت عن عملية التشاور التي استمرت حتى تموز/يوليو 2017، في إطار وضع استراتيجية مستقبلية لإعادة الروابط العائلية.

الجزء 1	الإطار العام للسياسات وتحليل الوضع

سيرسم الجزء 1 من الاستراتيجية المستقبلية اتجاهًا طويل الأمد ورؤية شاملة للحركة في ما يتعلق بخدماتها الهادفة إلى منع تشتت شمل العائلات، ومساعدة الأشخاص في البحث عن ذويهم المفقودين، والكشف عن مصيرهم وأماكن وجودهم، واستعادة التواصل معهم.

كما سيحدد نطاق خدمات إعادة الروابط العائلية، ويضع المبادئ التشغيلية لهذه الخدمات. وسيتضمن ذلك توضيح المفاهيم والتعريفات الرئيسية، وتحديد أدوار ومسؤوليات مكونات الحركة، وهيكل شبكة الروابط العائلية، واقتراح المبادئ التوجيهية للتعاون مع الأطراف الفاعلة الأخرى.

وسيُطرح تحليل للملامح الرئيسية لتطور البيئة الأوسع، إلى جانب مناقشة كيفية ارتباط الاستراتيجية بوثائق سياسات الحركة المهمة الأخرى، وتآزرها مع هذه الوثائق.

الجزء 2	التوجهات الاستراتيجية

سيحتوي الجزء 2 من الاستراتيجية المستقبلية لإعادة الروابط العائلية على التوجهات الاستراتيجية (SO) الرئيسية لمدة أربعة إلى ستة أعوام، والنتائج المتوقعة وإجراءات التنفيذ المطلوبة. وفي ما يلي عرض موجز للنقاط الرئيسية المحددة حتى الآن.

SO1	التوجه الاستراتيجي 1	المشاركة الجادة للأشخاص المتضررين في تطوير خدمات إعادة الروابط العائلية

[11] لمعالجة هذه المسألة بشكل حاسم في الأعوام المقبلة، يجب الالتزام بوضع تعريف مشترك لعملية جمع بيانات حجم العمل، والاستثمار في التكنولوجيا المشتركة، مثل قاعدة بيانات تطبيق "إجابات الروابط العائلية"، لإعداد إحصاءات تعكس بدقة تأثير شبكة الروابط العائلية.

1- من الأبعاد المهمة التي تتداخل مع جميع التوجهات الاستراتيجية هو مبدأ المساءلة أمام المستفيدين، وإشراكهم في تقييم الاحتياجات ووضع الاستراتيجيات وتدابير الاستجابة الميدانية. حيث سيزيد التواصل مع المتضررين، ما يتيح لهم التعبير عن شواغلهم ويشركهم في عملية وضع الحلول.

SO2	التوجه الاستراتيجي 2	التأكيد على أن الأفراد المفقودين وعائلاتهم هم محور عملية إعادة الروابط العائلية

2- سيتم التأكيد على أن الكشف عن مصير المفقودين وأماكن وجودهم، ومحاولة منع تشتت شمل العائلات، هي من المهام الأساسية للحركة، وتقع في صميم خدمات إعادة الروابط العائلية.

3- الحيلولة دون اختفاء الأشخاص بُعد أساسي في خدمات إعادة الروابط العائلية، ويجب تهيئة هذه الخدمة لتلائم سياق العمل على مستوى المجتمع المحلي، بالتعاون مع السلطات وجميع الجهات المعنية الأخرى، بناءً على تقييم للأسباب التي تؤدي إلى التشتت والاختفاء.

4- يلزم اتخاذ إجراءات مبكرة وعاجلة عند تعرض الأشخاص للاختفاء، إلى جانب الالتزام الثابت بالعمل الطويل الأمد. يجب البحث عن المفقودين حالما تسمح الأوضاع بذلك، كما يجب توثيق حالات المفقودين في أسرع وقت ممكن.

5- يجب اتباع نهج متكامل متعدد التخصصات، يجمع بين البحث عن المفقودين، وتشجيع الاستعانة بوسائل الطب الشرعي في تحديد هوية المتوفين، والتعاون مع السلطات، وتلبية الاحتياجات المتعددة الجوانب لعائلات المفقودين.

6- سيتم إيجاد طريقة أفضل لتشارك اللجنة الدولية من خلالها الخبرة التي اكتسبتها من تعاملها مع حالات المفقودين وعائلاتهم، بما في ذلك نهج "المرافقة". وهنا ينبغي للجمعيات الوطنية النظر في توسيع نطاق مشاركتها.[12] ولا بد أن يعتمد تقسيم الأدوار بين اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية بالأساس على الاعتبارات السياقية، واستخدام أكثر الآليات فعالية لتحقيق النتائج المرجوة بالنسبة للعائلات.

SO3	التوجه الاستراتيجي 3	توفير وسائل الاتصال كشكل من أشكال المساعدة، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة

7- سيتم الحفاظ على أهمية خدمات وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية ضمن نظم الاتصال المشتركة التي طورتها اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية لصالح شبكة الروابط العائلية في إطار الاستراتيجية الحالية لإعادة الروابط العائلية – عبر الإدارة المستمرة للخدمة، على النحو الذي يتماشى مع احتياجات العمل الآخذة في التطور، كما سيتم تحديث العمليات وتحقيق الانسجام في ما بينها عبر شبكة الروابط العائلية.

8- سيواصل المستفيدون والشركاء من داخل الحركة الانتفاع من خدمات وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالية الجودة في مجال إعادة الروابط العائلية. وستُعتمد هذه التكنولوجيا عبر شبكة الروابط العائلية بالكامل، بهدف توفير نظام متكامل ومتماسك

[12] تبين نتائج الاستبيان أن ثلث الجمعيات الوطنية تشارك بالفعل في مجموعة من الأنشطة المختلفة التي تتعدى النطاق التقليدي لخدمات إعادة الروابط العائلية لدعم عائلات المفقودين. ويلقي هذا الضوء على تزايد الاحتياجات وأهمية هذا المجال.

يتيح لكل مكونات الحركة نقل الحالات وإجراء عمليات البحث بشكل آمن عبر الشبكة، إلى جانب توحيد عملية الإبلاغ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

9- ستوفر شبكة الروابط العائلية – كجزء رئيسي من استجابتها في مجال خدمات إعادة الروابط العائلية – أدوات التواصل، ومصادر الإمداد بالطاقة الكهربائية ووسائل الاتصال كجزء لا يتجزأ من المساعدات التي تقدمها من خلال الشراكات المقامة مع الأطراف الفاعلة الأخرى على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية. فهذا مطلب ضروري لتمكين المستفيدين من الحصول على الخدمات الرقمية في مجال إعادة الروابط العائلية.

10- سيتم تطوير التقارب مع المستفيدين وتمكينهم باعتبار ذلك أحد المقومات الحاسمة لخدمات إعادة الروابط العائلية. وسيتحقق ذلك من خلال تحسين التقارب الرقمي مع المتضررين عبر منصة رقمية تفاعلية للخدمة الذاتية، تتيح للمستفيدين تخزين بياناتهم الحساسة بشكل آمن، وطلب الخدمات، والاتصال الآني بشبكة الروابط العائلية. وسيحتاج سير العمل والعمليات إلى المراجعة بناءً على ذلك.

11- ستساعد الوسائل التكنولوجية الجديدة التي تطوّر من خلال الشراكات بين مكونات الحركة، وبين الحركة وغيرها من المنظمات الإنسانية والمؤسسات والقطاع الخاص، على إجراء عمليات بحث شاملة وآمنة عن المفقودين، بما في ذلك تحديد حالات التطابق المحتملة بين قواعد بيانات الجهات المعنية ذات الصلة.

SO4	التوجه الاستراتيجي 4	تنفيذ مهام بحث نشطة ومستمرة تراعي الطابع الشخصي لكل حالة

12- على الرغم من الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا ووسائل الاتصال، تظل عمليات البحث النشطة والفريدة التي تراعي الطابع الشخصي لكل حالة مهمة أساسية تضطلع الحركة بها لصالح العائلات التي لا تستطيع البحث عن ذويها المفقودين أو الاتصال بهم باستخدام وسائلها الخاصة. وسيلزم إيلاء اهتمام خاص لفئات مستضعفة بعينها، كالمحتجزين والأطفال وكبار السن، وكذلك في السياقات التي لا تتوفر بها وسائل اتصال، أو التي ينطوي استخدام تكنولوجيا الاتصالات فيها على مخاطر.

SO5	التوجه الاستراتيجي 5	تلبية المتطلبات المتعلقة بحماية البيانات

13- ستشكل حماية البيانات إحدى الركائز الأساسية لخدمات إعادة الروابط العائلية، لتحقيق الهدف الأهم المتمثل في حماية مستخدمي الخدمة الذين يعهدون إلينا بمعلوماتهم الشخصية، وكذلك بسبب المخاطر المصاحبة لظهور التكنولوجيا الرقمية الحديثة وانتشار قوانين حماية البيانات عالميًا. وستكون تلبية الحد الأدنى من المعايير عنصرًا أساسيًا لضمان إدارة البيانات بشكل سليم، وتأمين عمليات نقل الحالات بين مكونات الحركة وإلى الأطراف الفاعلة الأخرى.

14- ستُنشر *مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية*[13] (بما في ذلك تقييمات تأثير حماية البيانات) بشكل منهجي عبر الشبكة وخارجها، وستُدرَج في إجراءات وسياسات التدريب والعمل لدى مكونات الحركة كافة.

SO6	التوجه الاستراتيجي 6	التركيز العالمي على إعادة الروابط العائلية في سياق الهجرة

[13] شُكل فريق عمل معني بتنفيذ مدونة قواعد السلوك، لتولي مهام تقييم وتطبيق التغييرات اللازمة لتحقيق متطلبات الامتثال لعدد متزايد من قوانين حماية البيانات.

15- بالرغم من أن خدمات إعادة الروابط العائلية ستظل تحظى بنفس الأهمية على الدوام في جميع الأزمات الإنسانية، سيكون من الضروري تعزيز هذه الخدمات التي تقدمها الشبكة على طول مسارات الهجرة، بما في ذلك الخدمات المقدمة للمهاجرين المحتجزين وغير ذلك من الفئات المستضعفة. وفي هذه الظروف بصفة خاصة، سيلزم تحسين مستوى التنسيق والتعاون والاتساق عبر الإقليمي بين عناصر الشبكة.

16- ستقرّ الحركة بأهمية لمّ شمل العائلات وتروج له. وستقدم شبكة الروابط العائلية دعمها لجهود لمّ شمل أفراد العائلات المشتتة عندما يؤكد تقييم فردي وسياقي أن ذلك الإجراء في مصلحة الجميع.

17- في ضوء حالة الاستضعاف الخاصة والمتصاعدة للمهاجرين، يجب إدراج تدابير تهدف إلى منع تشتت شمل العائلات على طول مسارات الهجرة في الأنشطة الاعتيادية لخدمات إعادة الروابط العائلية. حيث سيكون منع انقطاع الروابط العائلية جزءًا أساسيًا من عمل شبكة الروابط العائلية.

SO7	التوجه الاستراتيجي 7	الاستثمار في تعزيز قدرة شبكة الروابط العائلية في مجال إعادة الروابط العائلية واستجابتها لحالات الطوارئ

18- ستُجري الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية تقييمات منتظمة للاحتياجات الحالية والمحتملة إلى خدمات إعادة الروابط العائلية، وقدرتها على تلبية هذه الاحتياجات. وستُدرَج هذه النتائج بشكل منهجي في خطط التطوير والعمليات، وسيُوسع نطاق الشراكات عبر الشبكة وستُسخّر لتحقيق النجاح المرجو.

19- ستعزز الجمعيات الوطنية قدرتها في مجال إعادة الروابط العائلية واستجابتها لحالات الطوارئ، وهو ما سيتطلب تطوير مهاراتها باستمرار، كما يعني بالتبعية إدراج خدمات إعادة الروابط العائلية في خططها الاستراتيجية، وفي تخصيصها للموارد، وفي تطويرها الهيكلي والمؤسسي، بما في ذلك قدراتها ومواردها في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وبناء نظام متماسك لإدارة الأداء، والتعاون بين الإدارات والأقسام المختلفة. وسيكون الدعم المقدم من الاتحاد الدولي أمرًا لا غنى عنه في هذه المجالات.

20- ستعكف الحركة على استكشاف خطط مبتكرة لحشد الموارد لصالح خدمات إعادة الروابط العائلية خصيصًا، على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

21- على المستوى الميداني، سيتم اعتماد نهج متعدد التخصصات للتخطيط والاستعداد للطوارئ وآليات الاستجابة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

SO8	التوجه الاستراتيجي 8	تنفيذ أنشطة ترويجية وإعلامية منهجية وموجّهة تتعلق بخدمات إعادة الروابط العائلية

22- سيتم تعزيز الأنشطة الإعلامية المتعلقة بإعادة الروابط العائلية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية - باستخدام رسائل موجّهة ووسائل وأدوات تلائم كل سياق – لضمان وعي المستفيدين بعملنا وقبولهم له، وحصولنا على دعم الجهات المعنية ذات الصلة.

23- سيتم إعداد رسائل رئيسية بسيطة وهادفة تتكيف مع السياق والجمهور المستهدف، بالاستناد إلى رؤية عالمية مشتركة حول إعادة الروابط العائلية وعرض قيمة متماسك لخدماتنا.

24- سيُستخدم النظام ذاته على مستوى الحركة برمتها لإتاحة توحيد الإحصاءات الرئيسية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وسيكون بمقدور كل مكون من مكونات الحركة الاستفادة من مجموع الحالات التي تعالجها الشبكة في جميع أنحاء العالم، والأدلة التي تؤكد مدى تأثير خدماتها.

SO9	**التوجه الاستراتيجي 9**	**حشد الأطراف الفاعلة الأخرى، وإقامة شراكات معها**

25- لتحسين وتوسيع نطاق وصول خدمات إعادة الروابط العائلية في المستقبل، سيتم حشد السلطات والأطراف الفاعلة المعنية الأخرى (تُحدَّد بشكل منهجي حسب كل سياق، لجميع القضايا ذات الصلة بالأفراد المشتت شملهم والمفقودين)، كما ستقام شراكات استراتيجية وميدانية مع الأطراف الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني والقطاع الخاص.

الجزء 3	**مقترح إنشاء منبر للقيادات في مجال إعادة الروابط العائلية**

من المقترح إنشاء منبر للقيادات في مجال إعادة الروابط العائلية، يضم قادة جمعيات وطنية مختارة، والاتحاد الدولي، والجهات المعنية المهمة الأخرى، على أن تتولى اللجنة الدولية الدعوة إلى انعقاد اجتماعاته على فترات منتظمة. والغرض من هذا المنبر أن يكون منتدى استراتيجيًا واستشاريًا وتشاركيًا لقيادة عملية تحول خدمات إعادة الروابط العائلية، واستكشاف وإقامة شراكات مبتكرة بين مكونات الحركة والجهات المعنية الأخرى في قطاعات العمل الإنساني، والتكنولوجيا، والاتصالات، والعمل الأكاديمي.

سيعمل المنبر بشكل جماعي لمعالجة بعض التحديات العالمية التي تواجهها الحركة في ما يتعلق بخدمات إعادة الروابط العائلية، ودفع عملية وضع استراتيجية إعادة الروابط العائلية قدمًا، وتعزيز إجراءات تنفيذ الاستراتيجية ومراقبتها، وتوفير المرونة المطلوبة في بيئة سريعة التغير بما يتيح إدخال تعديلات في المستقبل. وسيكون هذا المنبر بمثابة منتدى لإطلاق عملية وضع السياسات والمعايير وأطر التعاون، ومناقشة واستكشاف نُهج ومبادرات مبتكرة ترمي إلى إقامة شراكات خارجية لإيجاد حلول على المستوى العالمي.

الشكل 2: خريطة تصور بصري لمنبر القيادات في مجال إعادة الروابط العائلية، ومجالات المشاركة الاستراتيجية لهذا المنبر.

الشكل 2

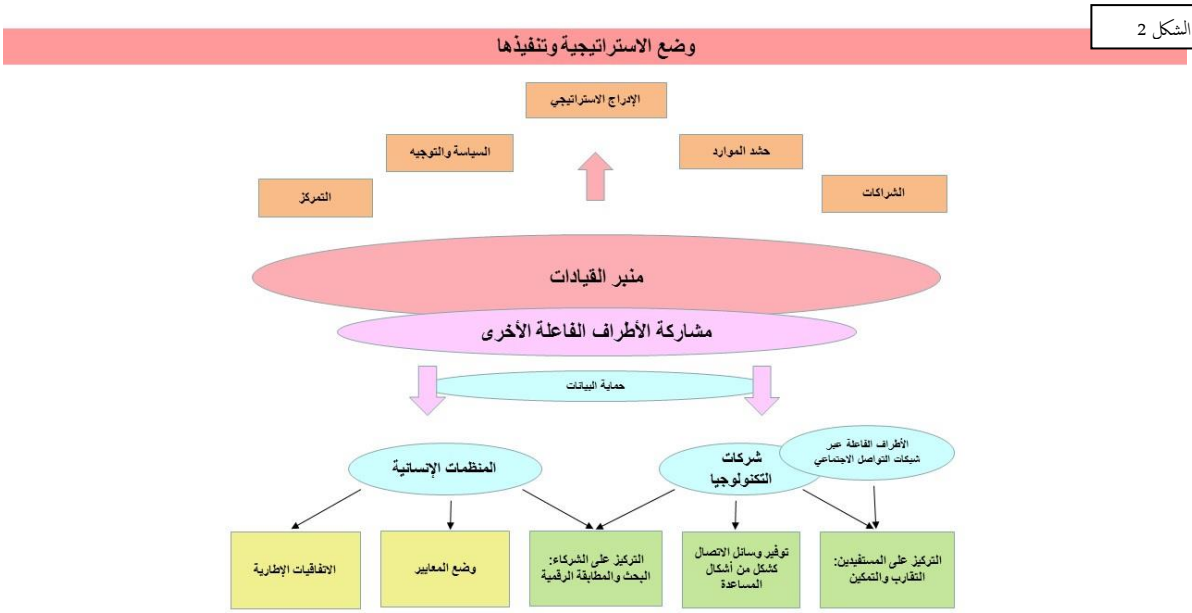

4- الاستنتاجات والتوصيات

ستُناقش القضايا الرئيسية المثارة في هذا التقرير في حلقة عمل مخصصة لمستقبل خدمات إعادة الروابط العائلية، ستُعقد خلال دورة مجلس المندوبين لعام 2017، وستُطرح هذا القضايا أمام الجلسة العامة. إن الطابع العالمي لخدمات إعادة الروابط العائلية، وأهمية مناقشة الرؤية المستقبلية لهذه الخدمات بشكل جماعي، يتطلبان مشاركة أكبر عدد من قادة الجمعيات الوطنية، والاتحاد الدولي، واللجنة الدولية في حلقة العمل. بعد ذلك، سيُدعى مجلس المندوبين إلى اعتماد مشروع القرار.

يمثل مشروع القرار علامة مهمة في مسار عملية وضع استراتيجية جديدة للحركة في مجال إعادة الروابط العائلية، إذ يُذكِّر ويشدد على القيمة الإنسانية البالغة الأهمية لخدمات إعادة الروابط العائلية، والمكانة الفريدة التي تحتلها الحركة في مجال العمل هذا، وأهمية الاستثمار في تعزيز مكانة شبكة الروابط العائلية وفعاليتها الوظيفية. ويؤكد مشروع القرار أيضًا على أهمية حماية البيانات من خلال دعوة مكونات الحركة إلى تطبيق المعايير المقبولة دوليًا لحماية البيانات، والامتثال لها.

ويدعم القرار التوجهات الاستراتيجية الأولية الموجزة في هذا التقرير ومقترح إنشاء منبر للقيادات في مجال إعادة الروابط العائلية، فإنه يمهد الطريق أمام مواصلة عملية وضع السياسات هذه، مع التشديد على استمرارية أهمية الاستراتيجية الحالية لإعادة الروابط العائلية إلى أن يتم طرح استراتيجية جديدة لإعادة الروابط العائلية لاعتمادها في 2019.

"نعم! نعم! إنه أخي بلا شك. يا إلهي، أشكركم! أشكركم جزيلاً. كنت أنا وكل أفراد أسرتي نسير معًا في الليلة التي كنا على وشك عبور الحدود فيها. لكننا فقدناه بعدما تعرضنا لإطلاق نار، وحتى الآن ليست لديّ أي معلومات عنه ولم يجر أي اتصال بيننا. نفتقده كثيرًا. أرجوكم أخبروني عن مكانه وأعطوني معلومات الاتصال به. أنا في انتظار ردكم الكريم".

شهادة أحد المستفيدين الذي عثر على أخيه عبر الموقع الإلكتروني لخدمة Trace the Face "ابحث عن هذا الوجه"

الملحق: أبرز نتائج الاستبيان الذي أجري عام 2016 حول قدرات الجمعيات الوطنية المتعلقة بخدمات إعادة الروابط العائلية

ملحوظة: كل نتائج الاستبيان أوّلية وستخضع لمزيد من التحليل خلال عامي 2017 و2018. وفي ما يلي النتائج الأولية (استنادًا إلى إجابات 136 جمعية وطنية قدمت إجاباتها عن أسئلة الاستبيان في الوقت المحدد لتحليلها) المستخدمة في توفير المعلومات لوضع التوجهات الاستراتيجية.

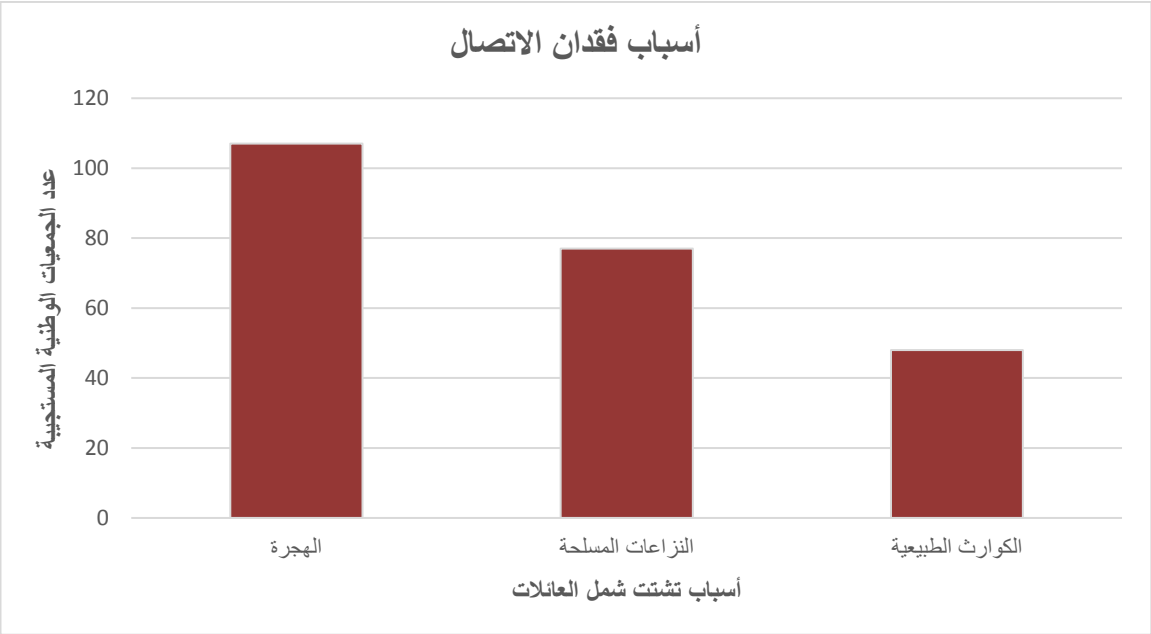

الرسم البياني 1 – أسباب فقدان الاتصال: تعتبر الهجرة سببًا رئيسيًا لتشتت شمل العائلات، فقد أفاد أكثر من ثلاثة أرباع الجمعيات الوطنية بأنها تستجيب لاحتياجات المهاجرين. بينما أفاد أكثر من نصف الجمعيات الوطنية باستجابتها للاحتياجات المتعلقة بإعادة إعادة الروابط العائلية الناجمة عن النزاعات المسلحة، بينما أفاد ثلث الجمعيات الوطنية فقط باستجابتها لحالات تشتت ناجمة عن كوارث طبيعية.

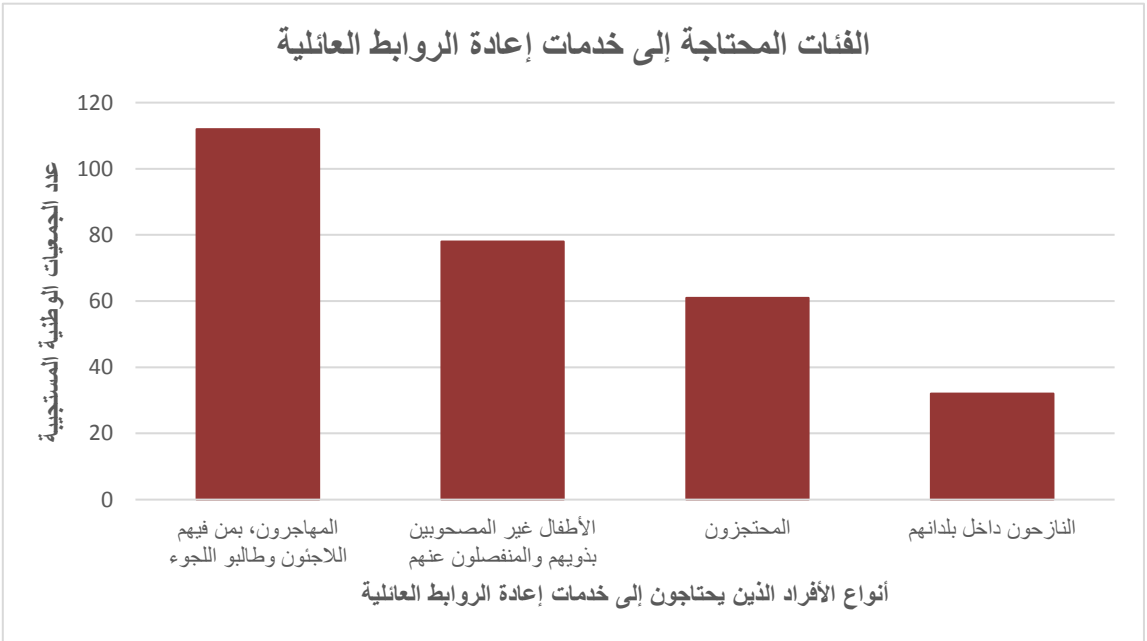

الرسم البياني 2 – الفئات المحتاجة إلى خدمات إعادة الروابط العائلية: المهاجرون (بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء) هم أكثر الفئات التي تقصد الجمعيات الوطنية في الأغلب طالبين خدمات إعادة الروابط العائلية، يليها الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلون عنهم، والمحتجزون. بينما يقدم ربع الجمعيات الوطنية فقط خدمات إعادة الروابط العائلية للنازحين داخل بلدانهم.

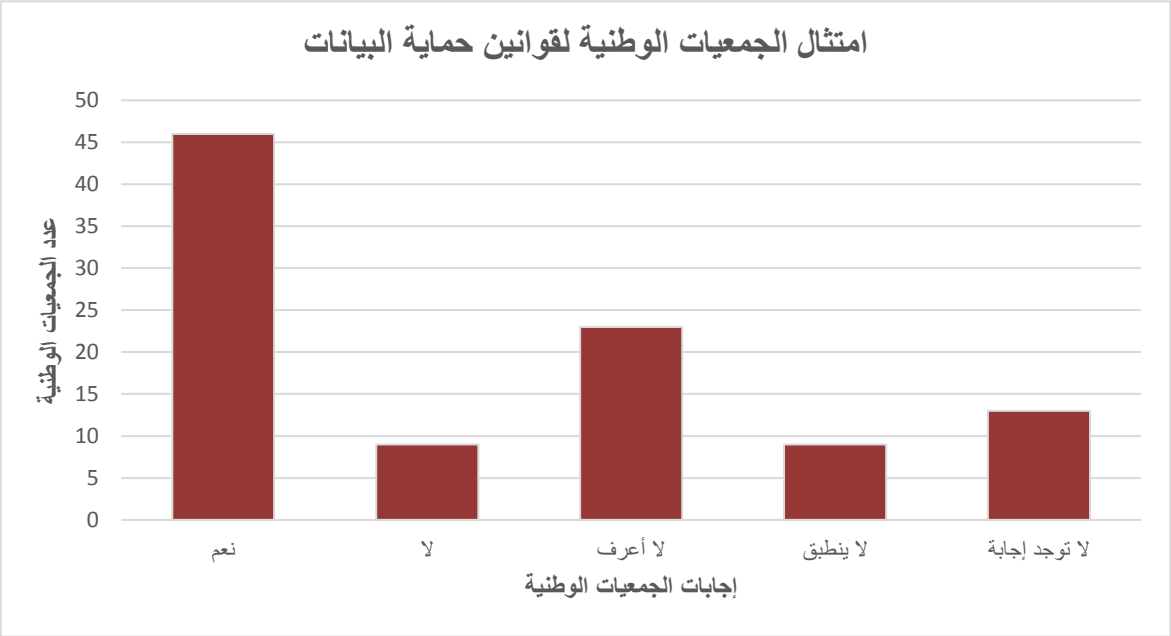

الرسم البياني 3 – امتثال الجمعيات الوطنية لقوانين حماية البيانات: أفاد أقل من نصف الإجابات أن الجمعية الوطنية تمتثل لتشريعات حماية البيانات من حيث إدارة حالات إعادة الروابط العائلية، بينما أشار ربع آخر إلى عدم تأكده من المطلوب لتحقيق هذا الامتثال.

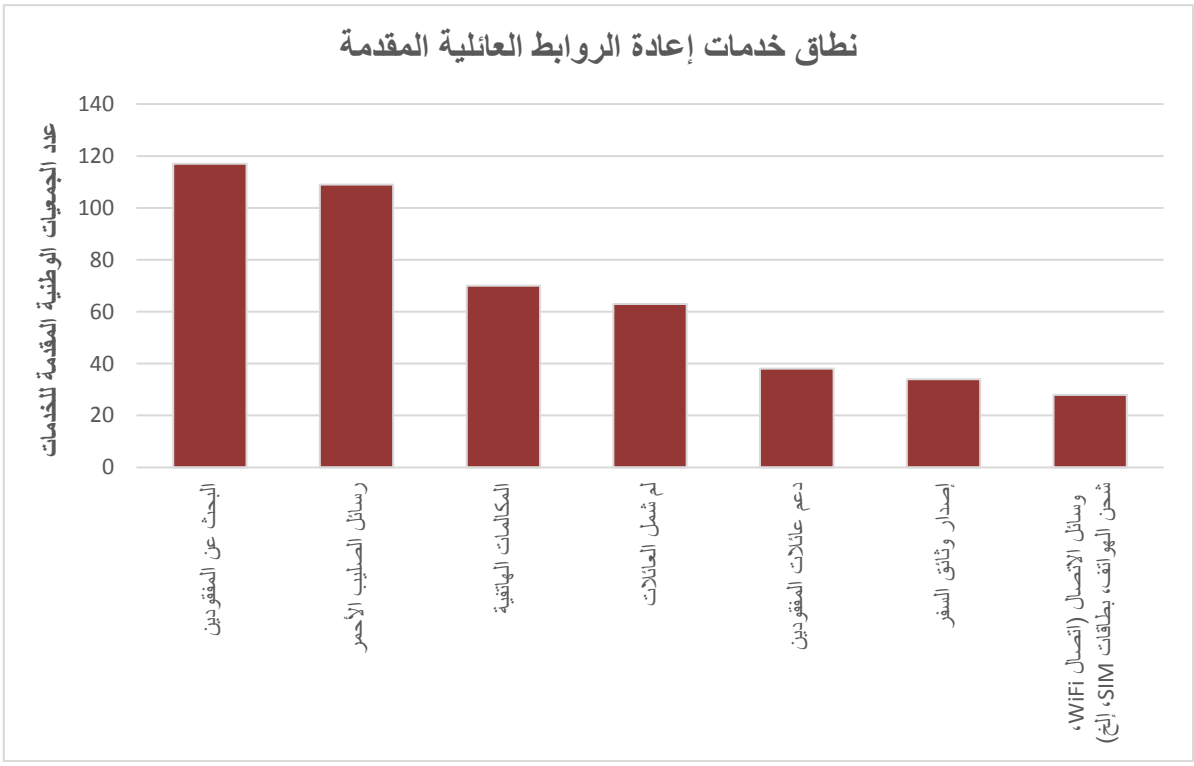

الرسم البياني 4 – نطاق خدمات إعادة الروابط العائلية المقدمة: يوضح الرسم الخاص بنطاق الخدمات التي تقدمها الجمعيات الوطنية عبر شبكة الروابط العائلية أن طلبات البحث عن المفقودين ورسائل الصليب الأحمر لا تزال في طليعة الخدمات المقدمة. بينما يشهد الطلب على وسائل الاتصال ارتفاعًا بحسب ما تشير إليه الجمعيات الوطنية الـ 28 التي تقدم هذه الخدمة بالفعل بشكل أو بآخر.

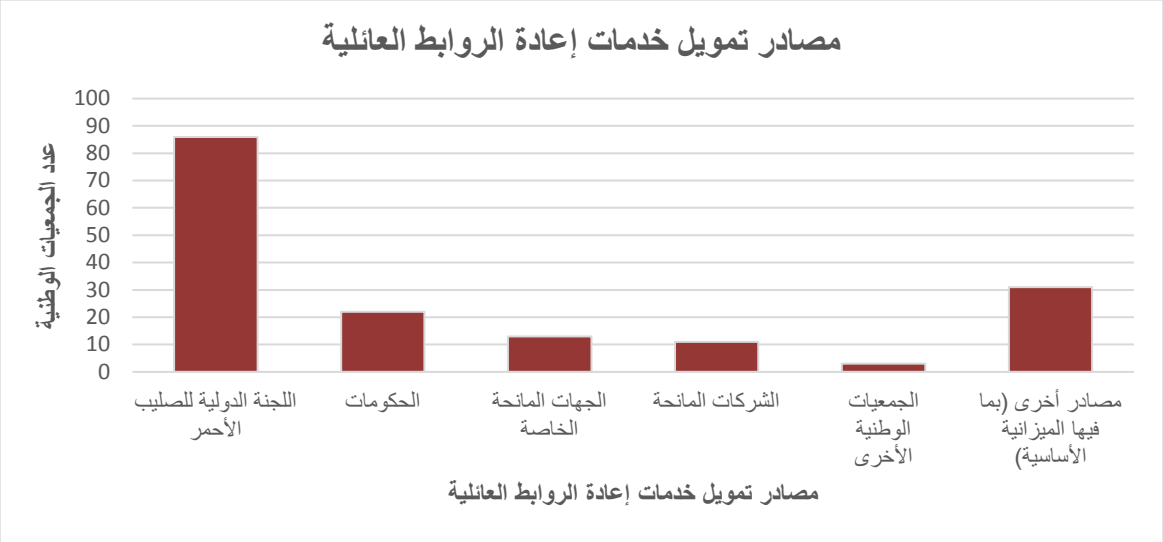

الرسم البياني 5 – مصادر تمويل خدمات إعادة الروابط العائلية: يعتمد أكثر من 60% من الجمعيات الوطنية على اللجنة الدولية لتمويل أنشطتها في مجال إعادة الروابط العائلية، على الرغم من أن 82% من الجمعيات الوطنية تؤكد أن خدمات إعادة الروابط العائلية معترف بها كخدمة إنسانية من قبل السلطات العامة في بلدانها، وأن خدمات إعادة الروابط العائلية مدرجة في الخطط الوطنية للاستجابة للكوارث التي تعدها السلطات العامة في بلدان نصف هذه الجمعيات الوطنية. بينما تحصل 16% فقط من الجمعيات الوطنية المشاركة، البالغ عددها 136 جمعية، على تمويل حكومي. كما تشير النتائج بوجه خاص إلى انخفاض الدعم التمويلي من النظراء بين الجمعيات الوطنية.

الرسم البياني 6 – الشركاء في أنشطة إعادة الروابط العائلية من خارج الحركة: أفادت الجمعيات الوطنية بأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي الشريك الرئيسي بين الجهات الخارجية التي تتعامل معها بخصوص حالات إعادة الروابط العائلية، ما يؤكد ضرورة النظر في إبرام اتفاقيات إطارية على المستوى العالمي.